



Unilever

مارس | 2023
بيان سياسة حقوق الإنسان

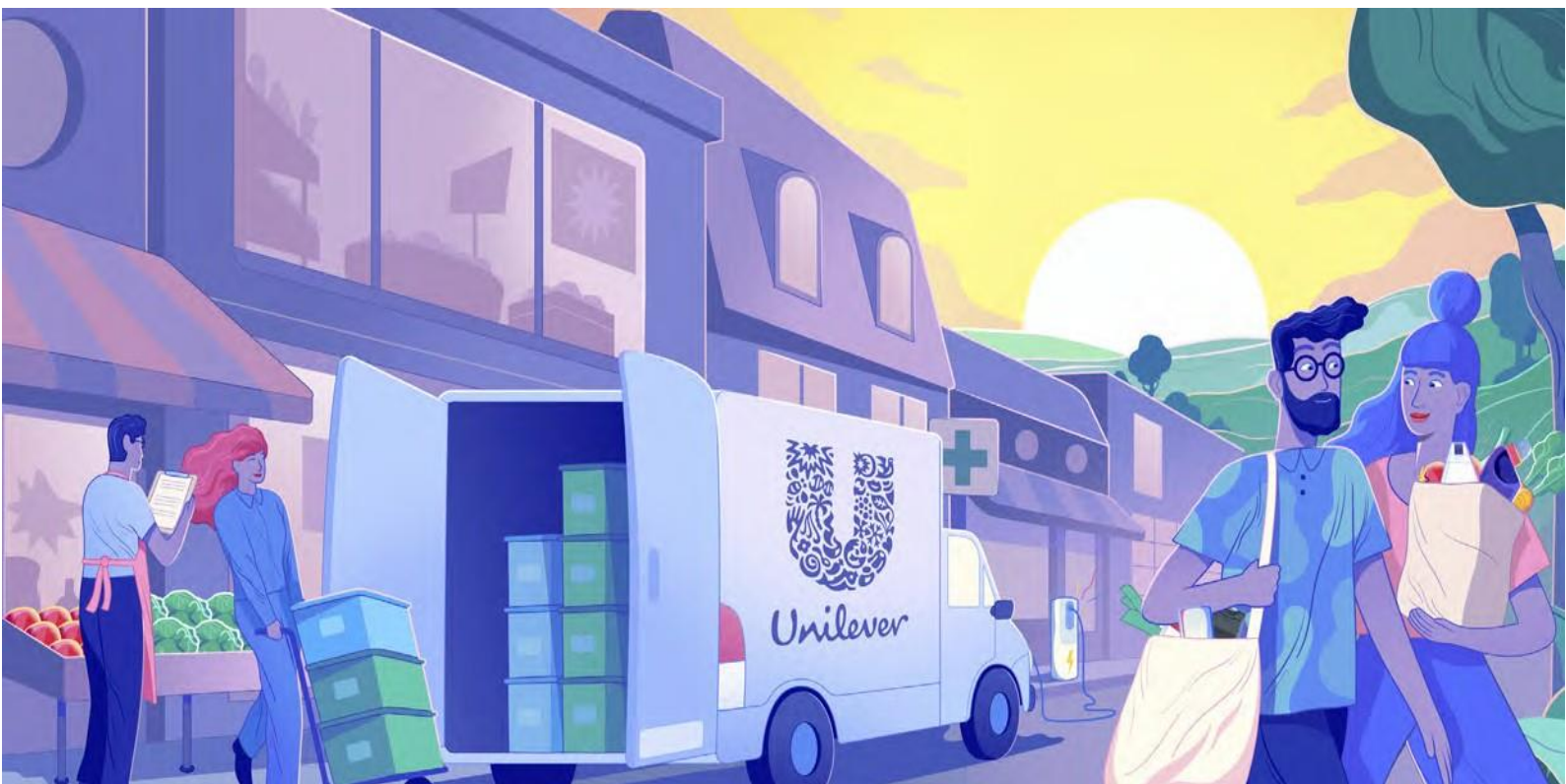


في صميم إستراتيجية عملنا، هي رؤية بناء عالم أكثر عدلاً وشمولاً اجتماعياً. نحن عازمون على تحويل هذه الرؤية إلى واقع - وهذا يعني أن كل شيء نفعه من خلال عملنا، وقيمنا وعلاماتنا التجارية يجب أن يكون مقروناً بالتزام مطلق لاحترام حقوق الإنسان في ومن خلال معاملتنا.

نؤمن بأن العمل يمكن أن يزدهر فقط في المجتمعات التي تحترم حقوق الإنسان وتحميها. وندرك بأن العمل يتحمل مسؤولية احترام حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، وأيضاً القدرة على المساهمة في نتائج إيجابية لحقوق الإنسان.

ترتكز جهودنا على المبادئ الإرشادية للأمم المتحدة الخاصة بالأعمال وحقوق الإنسان - والتي نتعهد بالتزام بتطبيقها. نعتقد بأن احترام حقوق الإنسان يساعد أيضاً على ازدهار عملنا بمسؤولية.

يحتوي بيان سياسة حقوق الإنسان هذا على تعهدنا والتزامنا الشامل باحترام حقوق الإنسان، والذي تكرر صداه في البيانات الأخرى للشركة. نحن نتخذ خطوات لترسيخ هذا التعهد ومبادئه الشاملة في السياسات العامة وعملياتنا في مختلف جوانب أعمالنا.



سياستنا

تماشياً مع المبادئ الإرشادية للأمم المتحدة حول الأعمال وحقوق الإنسان، فإننا نركز في تعهدنا بسياسة حقوق الإنسان على الشرعة الدولية لحقوق الإنسان (والتي تتألف من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الدولي لحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) والمبادئ المتعلقة بالحقوق الأساسية المنصوص عليها في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

نحن نتبع إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** للشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى أننا أحد الموقعين المؤسسين للميثاق العالمي للأمم المتحدة. نحن نتعهد باحترام جميع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً في كل معاملتنا، مع بذل جهود خاصة في سبيل الحقوق التي تكون عرضة لخطر التأثير السلبي الشديد من خلال أنشطتنا وعلاقات عملنا - قضايا حقوق الإنسان البارزة لدينا.

نتبع أعلى المعايير في حالة اختلاف القانون المحلي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وعندما نواجه تضارب في المتطلبات، نلتزم بالقانون المحلي بينما نبحث عن طرق لاحترام مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

رؤيتنا

تتمثل رؤية يونيليفر في تحقيق النمو من خلال خدمة المجتمع والكوكب.

توضح مدونة مبادئ الأعمال الخاصة بنا "أننا نجري تعاملاتنا بأمانة ونزاهة وانفتاح واحترام لحقوق الإنسان ومصالح موظفينا، وبالمثل نحن نحترم المصالح المشروعة لأولئك الذين تربطنا علاقات معهم". نحن نتوقع من جميع شركائنا والأطراف الثالثة الأخرى أن تلتزم بمبادئ العمل المتوافقة مع مبادئنا، بما في ذلك احترام جميع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً.



الأعمال المسؤولة

لدينا سلسلة قيمة كبيرة ومتنوعة ونترك الدور المهم الذي يلعبه شركائنا في العمل في مساعدتنا على القيام بالعمل بمسؤولية وبشكل مستدام. تجسد سياسة الشراكة المسؤولة تعهدنا بممارسة العمل بنزاهة وانفتاح مع ترسيخ حقوق الإنسان ومحاربة الفساد وحماية الكوكب والحفاظ عليه. وتتضمن سبعة عشر مبدأً أساسياً تحدد المتطلبات الإلزامية التي يجب على شركاء العمل تحقيقها للقيام بالعمل مع يونيليفر؛ وهي متطلبات إلزامية مستقبلية وأمثلة على الممارسات الرائدة. نتوقع من شركاءنا في العمل سرد متسلسل المتطلبات من خلال سلسلة توريدهم بما في ذلك المتطلبات والإرشادات الواضحة المتعلقة باليات التظلم.

بالنسبة للسلع الزراعية المرتبطة بمخاطر إزالة الغابات وتحويلها، فإن سياسة الأشخاص والطبيعة الخاصة بنا تضع معايير واضحة لأعمالنا وموردنا وشركائنا، تتضمن احترام وتعزيز حقوق الإنسان وحماية النظم البيئية الطبيعية (النظام الإيكولوجي) من إزالة وتحويل الغابات.

سنعمل فقط مع شركاء العمل الملتزمين بتطبيق متطلبات سياساتنا والمتطلبات الإلزامية للعمل معنا. يجب أن يوافقوا لضمان الشفافية، ومعالجة أي أوجه تقصير، والدفع للتحسين المستمر. ونتفهم أيضاً أنه من أجل الاستمرار في تقديم الحلول المنظمة، نحتاج إلى معالجة ممارسات الشراء ونماذج التسعير لدينا. وتلعب الحكومات دوراً مهماً في خلق بيئة قادرة على معالجة تأثيرات سلسلة التوريد.



تحديد تأثيرات حقوق الإنسان ومعالجتها

عند الحاجة، بناء واستخدام نفوذنا، على سبيل المثال في العلاقات الفردية أو في الشراكات واسعة النطاق.

ندرك أهمية الحوار مع الموظفين والعمال وآخرون من أصحاب الحقوق، المتأثرين بتصرفاتنا أو من المحتمل أن يتأثروا بها. نحن نولي اهتمامًا خاصًا بالأفراد أو المجموعات الأكثر عرضة لخطر التأثيرات السلبية لحقوق الإنسان لعدة أسباب مثل التهميش. نحن ندرك أن النساء والرجال قد يواجهون مخاطر مختلفة وأن بعض أصحاب الحقوق (ويشمل ذلك العمال المهاجرين وآخرون ينحدرون من المجتمعات الغير ممثلة) قد يكونون معرضين للخطر بشكل خاص.

هناك عدد كبير من الأفراد والمنظمات المنخرطين في الجهود العالمية للنهوض بحقوق الإنسان. وإدراكاً منا لتزايد صعوبة البيئة التي يعملون بها، فإننا لا نتسامح مع الإساءات أو التهديدات أو التخويف أو الاعتداءات الجسدية أو القانونية أو الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان. وندعم توصية المقرر الخاص بالأمم المتحدة بخصوص وضع المدافعين عن حقوق الإنسان وأن علي كلاً من الحكومات والشركات القيام علي نحو نشط بدعم وتعزيز دور المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في قطاعاتهم؛ والدفاع عنهم عندما يُستهدفون بسبب قيامهم بأعمال حيوية. سنتصدى للآثار السلبية على المدافعين عن حقوق الإنسان التي نشارك فيها إما من خلال تعاملاتنا الخاصة أو نتيجة لعلاقات أعمالنا.

سنستمر في بناء واستخدام نطاقنا والتعاون مع الشركات الأخرى والمجتمع المدني وممثلي العمال والجمعيات التجارية وكذلك الحكومات وآخرين من أصحاب المصلحة حتى نعالج الأسباب الجذرية لقضايا حقوق الإنسان ونصبح قادرين على التأثير في تغيير منهجي ودائم.

يؤثر عملنا على حياة الملايين من الناس كل يوم. في حين أنه يخلق فرص، فإننا نعلم أن مخاطر وقضايا حقوق الإنسان موجودة في سلاسل القيمة العالمية بما فيها سلسلتنا، وأنها في الغالب تكون عميقة الجذور ومتوطنة.

نحن ندرك أنه يجب علينا اتخاذ خطوات لتحديد ومعالجة أي آثار ضارة فعلية أو محتملة قد تنتسب أو نسهم فيها عبر أنشطتنا أو قد تكون مرتبطة بشكل مباشر بتعاملاتنا أو منتجاتنا أو خدماتنا أو من خلال علاقات أعمالنا.

نحن ندير هذه المخاطر من خلال دمج نتائج العناية الواجبة في سياساتنا وأنظمتنا الداخلية. نحدد التأثيرات ونقيّمها، ونتصرف بناءً على المعطيات بما في ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة، تتبع والعمل على قياس أفعالنا، والتواصل مع أصحاب المصلحة.

نتفهم أن العناية الواجبة لحقوق الإنسان عملية مستمرة تتطلب اهتمامًا خاصًا في مراحل معينة من نشاطات أعمالنا، مثل عندما نشكل شراكات جديدة أو عندما تتغير ظروف عملنا؛ فهذه التغييرات قد تخلق تأثيرات جديدة محتملة أو فعلية على حقوق الإنسان.

وهذا هو الحال أيضا فيما يتعلق بأجزاء محددة من عملياتنا التجارية؛ فمثلاً، نجري أنشطة أمنية تتماشى مع إطار أمن مجموعتنا والمتطلبات القانونية الوطنية، ونسترشد بالمعايير الدولية مثل المبادئ التطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان.

في بعض البلدان التي نعمل بها، هناك بالأخص مخاطر جسيمة وممنهجة لتأثيرات حقوق الإنسان. ونتفهم أن هذا يعني أنه يجب علينا وضع المزيد من العناية الواجبة لتقييم هذه المخاطر ومعالجتها بشكل فعال،

التصحيح

كما ندرك أيضًا أن الوصول إلى الآليات القضائية وغير القضائية المتعلقة بالدولة، لمن يشعر بأن حقوق الإنسان قد تأثرت، هي طريقة مهمة لرفع المظالم المتعلقة بحقوق الإنسان. لن نعيق الوصول إلى هذه الآليات القائمة بل سوف نتعاون كما تطلب منا السلطات المختصة في التحقيق أو الفصل في الآثار المزعومة لانتهاكات حقوق الإنسان. نطالب موردينا بتوفير آليات تظلم شفافة وعادلة وسرية للعمال وأيضا توفير التصحيح لما تسببوه من تأثير على حقوق الإنسان أو ساهموا فيه.

ندرك الأهمية الحاسمة لتمكين التصحيح الفعال سواء أثرنا بشكل مباشر على حقوق الإنسان أو تسببنا أو ساهمنا في التأثير بشكل غير مباشر. يساعدنا في تحقيق ذلك الوصول إلى آليات التظلم الفعالة، وهذا يشمل آليات التظلم في الشركة - نفسها. نواصل بناء الوعي والمعرفة للموظفين والعمالين بحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق العمل، ونشجعهم على التحدث، بدون عواقب، حول أي مخاوف قد تكون لديهم، بما في ذلك خلال قنوات التظلم لدينا.

نحن ملتزمون بمواصلة زيادة قدراتنا لتحديد بشكل فعال المخاوف والاستجابة لها. كما ندعم بقوة الحوار وفتح قنوات الاتصال ونشجع الأفراد والمجتمعات لمناقشة أي مخاوف معنا مباشرة.



العدالة والتنوع والشمول

يُعد التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات عاملاً محقراً بالغ الأهمية والحسم في إحراز التقدم في التنمية البشرية والنمو الاقتصادي. ولكي تكون أعمالنا شاملةً بحق، يجب الحرص على أن النساء، وخاصة النساء من المجموعات - الممثلة تمثيلاً ناقصاً، يمتلكن نفس سبل الوصول إلى الفرص المختلفة مثل الرجال.

نريد أن تسهم جميع أعمالنا بالتغييرات في المجتمع التي من شأنها معالجة عدم المساواة الاجتماعية والظلم، ووضع حد لتهميش الأقليات من الأفراد والجماعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً. لقد حددنا أربعة مناطق للتركيز عليها لإستراتيجية قيم العدالة والتنوع والشمول الخاصة بنا وهي كالتالي: الجنس والعرق والانتماء والأشخاص ذوو الإحتياجات الخاصة ومجتمعات (LGBTQI+) - سواء في أعمالنا أو عند العمل مع شركائنا وأصحاب المصلحة الآخرين.

تواجه عدة نساء حول العالم التمييز والحرمان، ويفتقرن فرص الوصول إلى المهارات والتدريب، ويواجهن حواجز تحد من مساهمتهم علي نحو نشط في الاقتصاد.

غالبًا ما تفتقر النساء إلى حماية الحقوق والقوانين الأساسية. الفقر والتمييز والعنف ضد المرأة هي عوائق رئيسية تحول دون حصولها على الفرص.



حوكمتنا

نمضي قدماً

نقوم بتقييم ومراجعة أفضل السبل لتعزيز نهجنا في التعامل مع حقوق الإنسان باستمرار، بما في ذلك حقوق العمال. نحن نؤمن بأن العمل عن طريق المبادرات والشراكات الخارجية (على سبيل المثال مع الصناعات الأخرى والمجتمع المدني والنقابات التجارية والموردين وشركاء الأعمال الآخرين) يكون في الغالب أفضل طريقة لمواجهة التحديات المشتركة.

كما نرى تزايد التأثيرات على حقوق الإنسان بسبب تغير البيئة والمناخ، وعندنا يقين بأنه لا يمكننا حل التحديات التي تواجه العالم إلا من خلال معالجتها معاً.

بينما نستمر في العمل على تحديد هذه التأثيرات وتقليلها وتجنبها، فإننا ندرك أيضاً أن بعض تدابير التخفيف المتخذة لتقليل الآثار البيئية قد تؤثر سلباً على حقوق الإنسان. نحن نهدف إلى معالجة ذلك بأخذ حقوق الإنسان في عين الاعتبار خلال التزاماتنا البيئية.

سنستمر بتطبيق مبادئ هذه السياسة في عملياتنا وسلسلة قيمنا. ونستغل قوة علامتنا التجارية الهادفة؛ لإحداث تأثير اجتماعي إيجابي وهذا يُشكل جزءاً أساسياً من بوصلتنا يونيليفر، القائمة على احترام حقوق الإنسان.

حوكمة حقوق الإنسان لدى يونيليفر توجّه من رأس الهرم، بإشراف الرئيس التنفيذي وبدعم من القيادة التنفيذية ليونيليفر، وهم يمثلون كبار قادة الأعمال في يونيليفر. كما توفر القيادة التنفيذية ليونيليفر التوجيه الإستراتيجي توفر أيضاً الاستشارة بشأن قضايا حقوق الإنسان عندما تكون شدة تلك التأثيرات الفعلية أو المحتملة عالية أو عند الحاجة لاتخاذ قرار حاسم بشأن العمل أو أن تكون هناك حاجة لتخصيص استثمارات مالية كبيرة لمجابهة ذلك التأثير. يتم تقديم رقابة إضافية على مستوى - مجلس الإدارة عن طريق لجنة مسؤولية الشركة.

يقوم نهجنا فيما يتعلق بحقوق الإنسان على تضمينها في جميع أعمالنا، ومع مساحات من الخبرة العالمية لتقديم التوجيه والدعم، بما في ذلك قسم الاستدامة، العمليات التجارية والعمل المسؤول (نزاهة العمل). يقدم الرئيس العالمي للاستدامة (حقوق الإنسان) تقاريره إلى رئيس الاستدامة والذي بدوره يقدم تقاريره إلى الرئيس التنفيذي. كما تعمل الفرق معاً لإنشاء خطط عمل للاستجابة لقضايا حقوق الإنسان البارزة لدينا بما في ذلك بناء القدرات وتصحيح تلك القضايا عند الحاجة. تعمل الفرق على الصعيدين، المستوي الثنائي وعلى مستوى أوسع أثناء الانخراط داخلياً وخارجياً، وذلك للمساعدة في تحديد مخاطر حقوق الإنسان الناشئة ومنع تكرار حدوثها.

